

خبراء يدعون إلى الابتكار في إصلاح منظومة الديون والتمويل المستدام وتعزيز المرونة المالية

أديس أبابا، 8 أيار/مايو 2026 - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - اختتمت يوم الجمعة، 8 أيار/مايو 2026، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أعمال المنتدى الأفريقي الثاني للتمويل السيادي، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، بالشراكة مع مؤسسة تعميق القطاع المالي في أفريقيا، تحت شعار: «تعزيز الحيز المالي واستدامة الدين».

وقد ناقش المشاركون خلال أيام المنتدى كيفية تحقيق التنمية المستدامة من دون أن تتحول الديون إلى عبء يحدّ من فرص النمو. كما تناولوا أثر التصنيفات الائتمانية وارتفاع تكاليف الاقتراض على قدرة البلدان الأفريقية على تمويل أولوياتها، والدور الذي يمكن أن تؤديه مكاتب إدارة الديون في توجيه هذه العوامل بما يخدم أهداف التنمية.

وفي هذا السياق، قالت السيدة ماما كيتا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لشؤون دعم البرامج: «إن أزمة الديون في أفريقيا لم تعد مسألة مالية فحسب؛ بل أصبحت في جوهرها أزمة تنموية، وهشاشة مناخية متفاقمة، وتحدياً حوكمياً لا يحتمل التأجيل. ولذلك، فإن التعامل معها يقتضي مقاربة شاملة ومتكاملة».

وأضافت أن النظام المالي الدولي بحاجة إلى تغيير عميق، بحيث لا تبقى مصالح الدائنين الأكثر ثراءً مقدّمة على حاجات التنمية ورفاه المواطنين. وأوضحت أن القائمين على إدارة الديون في أفريقيا يساهمون، خطوة بعد أخرى، في دفع هذا التحول من داخل مؤسساتهم ومن خلال الأدوات المتاحة لهم. وشددت على أن دورهم لا يقتصر على إدارة أعباء مالية ورتتها بلدانهم فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى حماية مستقبل الأجيال القادمة؛ حيث إن القرارات التي تُتخذ اليوم في مجال الديون لن تحدد فقط موازنات الحكومات، بل ستؤثر أيضاً في الفرص التي ستتاح للمواطنين غداً.

وكان الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد كلافر غاتيتي، قد أشار في وقت سابق من الأسبوع إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية في أفريقيا أظهرت قدراً لافتاً من الصمود، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة. غير أن هذا الزخم، بحسب قوله، بات مهدداً بسبب عبء الديون المتزايد، إذ بلغ الدين الخارجي نحو 1.2 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تستهلك خدمة الدين في كثير من البلدان أكثر من ربع الإيرادات العامة.

وحذّر غاتيتي من أن هذه الأرقام لا تبقى حبيسة الجداول الاقتصادية، بل تنعكس مباشرة على حياة الناس، قائلاً إن ذلك يعني، على أرض الواقع، «مدارس لا تُبنى، ومرافق صحية تفتقر إلى الكوادر والتجهيزات، وفرص عمل لا تُخلق؛ أي إن التنمية لا تتأخر فحسب، بل تتراجع وتتناكل».

ومن جانبها، أكدت السيدة سيميريتا سيواسيو، وزيرة الدولة الإثيوبية للتعاون الاقتصادي، أن إدارة الدين لم تعد مجرد وظيفة تقنية ضيقة داخل الحكومات، بل أصبحت ركناً أساسياً من أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي، والاستراتيجيات التنموية، والسياسات المرتبطة بها.

واستعرضت الوزيرة التجربة الإثيوبية في مجال الاقتصاد الكلي وإدارة الدين، وما أفضت إليه من نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أن «الدرس الأساسي يتمثل في أن استدامة الدين لا تقاس بحجمه وحده، بل أيضاً بهيكله، ووجود احتياطات كافية من النقد الأجنبي تسنده، وبمصادقية الأطر السياسية المعتمدة».

وجاء انعقاد المنتدى، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة تعميق القطاع المالي في أفريقيا، في وقت تشهد فيه المفاوضات الدولية بشأن إصلاح منظومة الديون وتمويل المناخ تحولات عميقة، من شأنها أن تعيد رسم ملامح تمويل التنمية المستدامة.



وقد أتاح المنتدى لخبراء إدارة الديون السيادية في أفريقيا منصة لترجمة الأولويات المنبثقة عن مؤتمر الأطراف الثلاثين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تدابير عملية، من خلال موازنة إدارة الديون السيادية مع البنية الدولية المتطورة لتمويل الاستدامة والعمل المناخي.

وتركزت النقاشات على السبل التي يمكن للجهات الأفريقية المعنية من خلالها الابتكار في هذا المجال، عبر ربط استراتيجيات الدين متوسطة الأجل، وتحليلات استدامة الدين، وعمليات إدارة الالتزامات، بالأهداف البيئية والاجتماعية والإصلاحات الهيكلية القادرة على تعزيز النمو الاقتصادي. ويأتي ذلك في إطار السعي إلى تحديث منظومة إدارة الديون في أفريقيا، والانتقال بها نحو نهج أكثر استباقية، وأكثر انفتاحاً على المستثمرين، وأشد ارتباطاً بمبادئ الاستدامة.

كما تناول المنتدى إطار استدامة الدين المعتمد لدى صندوق النقد الدولي. وأشار المشاركون إلى وجود ثغرات كبيرة في هذا الإطار، إذ تُدرج المخاطر المناخية السلبية ضمن النماذج التحليلية، في حين لا تؤخذ في الاعتبار، بالقدر الكافي، المنافع التي تحققها الاستثمارات المعززة للقدرة على الصمود في خفض المخاطر.

وسعى المنتدى كذلك إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات الخيرية، والوكالات متعددة الأطراف، ومقدمي الضمانات، ودعم الجهود المشتركة لتصميم آليات ضمان وتقاسم مخاطر تراعي خصوصيات البيئة المالية في القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، قال السيد مارك نابير، الرئيس التنفيذي لمؤسسة تعميق القطاع المالي في أفريقيا: "ندفعنا المعطيات الراهنة إلى تكثيف الجهود في مجال استراتيجيات تمويل العمل المناخي والطبيعي، بما يعزز القدرة على الصمود على المدى المتوسط والطويل. فالعلاقة بين الدين السيادي والمناخ من جهة، وبين الدين السيادي وإصلاح أسواق رأس المال المحلية من جهة أخرى، تندرج ضمن منظومة مترابطة العناصر، وعلينا أن نفهم كيف تتكامل هذه العناصر وأن نبني على هذا الفهم".

وتواجه الاقتصادات الأفريقية اليوم مشهداً سياسياً واقتصادياً بالغ التعقيد، يتسم بتقلص الحيز المالي، وتزايد هشاشة الديون، وتعاقد المخاطر المناخية. ويؤثر هذا التداخل من الضغوط في قدرة البلدان على الصمود الاقتصادي الكلي، كما يحد من إمكانات الحكومات في الاستثمار في التنمية المستدامة، ولا سيما في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم.

وبحسب تقرير بنك التنمية الأفريقي لعام 2024، تضاعفت خدمة الدين الإجمالية في أفريقيا أكثر من مرتين خلال العقد الماضي، لتصل إلى 163 مليار دولار أمريكي. كما أصبحت مدفوعات الفوائد وحدها تتجاوز ميزانيات الصحة العامة في ثلاثين بلداً. ومن المتوقع أن تبلغ التزامات خدمة الدين الخارجي في عام 2025 نحو 88.7 مليار دولار أمريكي، ما سيزيد من تضيق الحيز المالي ويزاحم الاستثمارات الأساسية في البنية التحتية، والتكيف مع تغير المناخ، ورأس المال البشري.

ويهدد هذا العبء المتنامي بتكريس حلقة مفرغة، قوامها تراجع الاستثمار، وتباطؤ النمو، وضعف القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي افتتاح المنتدى، طرح السيد كلافر غاتيتي سؤالاً محورياً قائلاً: «في صميم أزمة الدين الأفريقية تكمن إشكالية بنوية تتعلق بالطريقة التي نُقِم بها قارتنا وتُسَعَّر في الأسواق المالية الدولية. فهل نحن أمام تسعير دقيق للمخاطر، أم أمام سوء تسعير ممنهج لأفريقيا؟» ودعا المشاركين إلى التركيز على أربع أولويات رئيسية، هي: إدماج الاستدامة في صميم إدارة الدين، وتعزيز الأسس المؤسسية وقواعد البيانات، والتعامل مع المستثمرين والشركاء بوصفهم حلفاء استراتيجيين، وتحديد أولويات وطنية واضحة وخارطة طريق عملية لتوجيه التنفيذ خلال عام 2026 وما بعده.

وشهد المنتدى الأفريقي الثاني للتمويل السيادي، المنعقد تحت شعار «تعزيز الحيز المالي واستدامة الدين»، مشاركة ممثلين عن مكاتب إدارة الدين ووزارات المالية في 18 بلداً أفريقياً، إلى جانب مؤسسات مالية متعددة الأطراف وإقليمية،



ومؤسسات خيرية، وشركاء في مجال الضمانات، ووكالات تصنيف ائتماني، ومستثمرين مؤسسيين، ومراكز فكر ومؤسسات أكاديمية، وهيئات تقنية معنية بالتمويل المستدام وإدارة الدين واقتصاديات المناخ.